

Distr.
GENERALA/45/508
19 September 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والأربعون

البند ١٣ من جدول الاعمال المؤقت*

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقديم المساعدة إلى اللاجئين في الصومال

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	أولا - مقدمة
٢	٦-٤	ثانيا - المعلومات الأساسية
٢	٤٢-٧	ثالثا - استجابة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة
٢	٢١-٧	ألف - مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٩	٢٧-٢٢	باء - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
١١	٢١-٢٨	جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
١٢	٢٢-٢٢	DAL - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
١٢	٢٥-٢٤	هاء - مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني
١٢	٢٦	واو - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
١٢	٢٧	زاي - منظمة الصحة العالمية
١٤	٤٣-٣٨	حاء - برنامج الأغذية العالمي

أولاً - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٥٢/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ تقديم المساعدة لللاجئين في الصومال ، وطلبت إلى مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وإلى برنامج الأغذية العالمي أن يستأنفا ، في أقرب وقت ممكن ، ببرامج المساعدة المقدمة إلى اللاجئين في المناطق الشمالية الغربية من الصومال . وطلبت أيضاً إلى الأمين العام أن يشرع ، بالتعاون الوثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومجتمع المانحين ، في برنامج مساعدة مؤقت من شأنه أن يضمن استمرار وصول الأغذية الأساسية وغير ذلك من الإمدادات الإنسانية إلى مستوطنات اللاجئين في المناطق الشمالية الغربية من الصومال إلى أن يتمكن من اتخاذ ترتيب أكثر دواماً .
- ٢ - وطلبت الجمعية أيضاً إلى المؤسسات المعنية في منظومة الأمم المتحدة ، وهي منظمة الأمم المتحدة لlagذية والزراعة ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، فضلاً عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، وبرنامج الأغذية العالمي ، أن تعدد ، بالتشاور مع حكومة الصومال ، وشائط مشاريع تفصيلية لتنفيذ تلك المشاريع والأنشطة المحددة في تقرير الأمين العام (A/42/645) كمساع ذات أولوية لوضع برنامج عمل شامل .
- ٣ - ويقدم الأمين العام هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة أن يتم إعلامها بالتقدّم المحرز في تنفيذ القرار .

ثانياً - المعلومات الأساسية

- ٤ - إن جميع اللاجئين الذين تستضيفهم الصومال من أهل أثيوبي . أما الغالبية الكبيرة فهم من الرجال الرعاة الصوماليين الأثنيين القادمين أصلاً من مناطق مثل دييري واوا ، وهراوغ الشرقية والغربية ، وأوغادين ، وبالبي ، وبورينا . وفي جنوب الصومال تقدم المساعدة إلى اللاجئين المقيمين في ٣٦ مخيماً في مناطق لف ، وغيدو ، وشابيلـي السفلى . وشة ١٢ مخيماً في الشمال الغربي إلا أنه خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩ حدث تحولات سكانية هامة مما أدى إلى احتشاد اللاجئين المشردين في بلدة بوراما وماحولها .

٥ - وبلغ الرقم التخطيطي لللاجئين في الصومال ٦٠٠ ٠٠٠ لاجئ في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، بما في ذلك ٤٦٠ ٠٠٠ لاجئ في الجنوب ، أما في الشمال الغربي ، فقد طابق الرقم التخطيطي المخفيض البالغ ١٤٠ ٠٠٠ لاجئ تقديرات مفوضية الامم المتحدة لشئون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي فيما يتعلق بالمستفيدين ، وهي مما أخذ في الاعتبار نتائج التسجيل الجزئي للمخيمات في الشمال الغربي في اذار/مارس ١٩٨٩ . ونظرا إلى الانتقال المتوقع على سبيل العودة الطوعية من الشمال الغربي قد يحدث مزيد من الانخفاض في هذا العدد بحلول عام ١٩٩١ .

٦ - ويتسم برنامج المساعدة في جنوب الصومال بطابع مستمر وذلك ريشما ينفذ البرنامج الخاص للحلول الدائمة الذي يرد بشأنه مزيد من المناقشة أدناه . وكما في السنوات السابقة اضطلعت الوحدات المعنية باللاجئين بالأنشطة القطاعية في الوزارات التقنية المعنية بمجالات الصحة والتعقيم والمياه . وتوسعت في عام ١٩٨٩ ، بنشاط ، الجهود التي بدأت في أوائل عام ١٩٨٨ لتشريع عملية المساعدة . وقد أدت ، إلى جانب الحاجة إلى تخفيض الميزانيات بسبب الأزمة المالية وحالات التأخر في التنفيذ في الشمال الغربي ، إلى تخفيضات هامة متعددة القطاعات في الميزانية ، ولاسيما في عملية المشتريات على الصعيد الدولي . وتم أيضا تحقيق تخفيضات بالدولارات نتيجة للتخفيف السريع لقيمة الشلن الصومالي . بيد أن هذا قد قابله إلى حد ما ، المعدل العالي للتضخم ، الامر الذي تطلب زيادات في مستويات رواتب موظفي الوكالات وفي التكاليف الإدارية المحلية . كما أنه تم توريد الأغذية الازمة للعنابة والقيام بالاولاد مع حدوث انقطاعات أو تأخيرات عرضية فقط نتيجة للظروف التي غالبا ما يعجز برنامج مساعدة اللاجئين عن التحكم فيها .

ثالثا - استجابة مؤسسات منظومة الامم المتحدة

الف - مكتب مفوض الامم المتحدة لشئون اللاجئين

٧ - إن برنامج العودة الطوعية المنظمة إلى الوطن من منطقة غيدو ، الذي بدأ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، استمر على أساس منتظم في عام ١٩٨٩ بالرغم من أحوال الطرق الصعبة وغير ذلك من القيود السوقية . ومنذ عام ١٩٨٦ ، قدمت المساعدة إلى ما مجموعه ٣٦٠٢ شخصا لكي يعودوا إلى الوطن برعاية مكتب مفوض الامم المتحدة لشئون اللاجئين ، وقد عاد منهم إلى الوطن ٧٠٠ لاجئ في عام ١٩٨٩ كما عاد عدد إضافي يبلغ ٥٣١ لاجئا بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٩٠ . وبلغ مجموع النفقات

التنفيذية لعملية العودة الطوعية إلى الوطن في عام ١٩٨٩ ١,٥٩ مليون دولار . وبالإضافة إلى التكاليف الجارية ، تم استخدام هذه الأموال أيضاً لتفطية التكاليف المترتبة بعملية التسجيل بوصفها حلاً دائماً في المخيمات الجنوبية والمشار إليها أدناه ولتمويل شراء جسر للسيارات تم إنشاؤه في دولو على نهر داوا .

- ٨ - وقد أفاد برنامج الحياة العائلية ما يبلغ عدده ١٠ ٠٠٠ من اللاجئات البالغات عن طريق تحسين معرفتهن للقراءة والكتابة واحتياطات الاعتناء الذاتي . وقد حسن المشروع أيضاً نوعية برامج الحضانة عن طريق تدريب المعلمين أثناء العمل ورفع مستوى المهارات والقدرات الإدارية لدى المشرفين ومديريات المدارس .

- ٩ - وقد تأثر برنامج مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين شمال غرب الصومال تأثراً بالغاً بالأحداث التي وقعت في آيار/مايو ١٩٨٨ مما أدى إلى القيام بعمليات رصد محدودة جداً للمساعدة الإنسانية ، وكذلك إلى قيام بعض اللاجئين بحمل الأسلحة في المخيمات في منطقة هارغيتسا وتحولهم إلى طرف في النزاع . وبعد مناقشات مستفيضة في أوائل عام ١٩٨٩ ، اتفق مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي ، وحكومة الصومال ، على موافقة تقديم حصص الأغذية لفترة محددة على أن يعاد إنشاء تلك الفترة إعادة تسجيل السكان المدنيين في المخيمات والمساعدة على نقلهم إلى مواقع يتم اختيارها بصورة مشتركة خارج مناطق النزاع . وفي آذار/مارس ١٩٨٩ ، أُنجزت بنجاح عملية إعادة التسجيل في أربعة مخيمات فقط ، مما جعل حقيقة هذه العملية تعادل ثلث الرقم المخطط السابق وعلى الرغم من الترتيبات التي اتخذها مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، فقد ثبت أن عملية النقل لم تكن عملية .

- ١٠ - وفي نهاية آب/أغسطس ١٩٨٩ ، أبلغ مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي الحكومة ، أنه في ظل الظروف السائدة في الشمال الغربي ، ليس هناك من خيار سوى تعليق المساعدة بصفة مؤقتة . واتصل الأمين العام في وقت لاحق بلجنة الصليب الأحمر الدولي بشان وضع برنامج للمساعدة الإنسانية للسكان المدنيين في الشمال الغربي ، بما فيهم اللاجئون . وأعربت لجنة الصليب الأحمر الدولي عن استعدادها لاستكشاف السبل الازمة لتوسيع نطاق وجودها ، شريطة مراعاة الظروف العادية الازمة للقيام بعملياتها . وقد سُلم باته سيلزم انقضاء فترة ستة أشهر قبل أن يصبح بالإمكان تنفيذ برنامج موسع تتضطلع به لجنة الصليب الأحمر الدولي . واستجاب مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي ، لطلب الأمين العام بالمشاركة ، على أساس بذلك مساع حميدة ، في برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي . وقد عين الأمين العام المنسق العام لعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ ممثلاً خاصاً له

بالنسبة لجميع المسائل المتعلقة بالبرنامج ، وأنشئ فريق عمل مكون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ووحدة سوقيات الطوارئ/تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل أنحاء العالم . وببدأ برنامج الطوارئ المؤقت في منتصف شباط/فبراير ١٩٩٠ فور الاتفاق مع الحكومة على آشكال التنفيذ وتبنته الموارد الغذائية وانتهى في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وعمليا ، شملت المساعي الحميدة لمكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين توزيع مرافق السوقيات والعاملين في وحدة سوقيات الطوارئ/تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل أنحاء العالم للقيام بعمليات التخلص الجمركي في الموانئ والنقل الداخلي وتوزيع نحو ٨٠٠ طن متري من الأغذية . كما قدمت سلفة تبلغ ٧٥٠٠٠ دولار من أموال ميزانية البرنامج العادي إلى برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي . وكان من المتوقع سداد هذا المبلغ بواسطة المساهمات المقدمة للبرنامج إلا أنه لم يتم الحصول حتى الان على أي من هذه المساهمات .

١١ - وفي وقت إعداد هذا التقرير ، كانت مبالغ محدودة من أموال البرنامج الخامس متاحة للبدء في تنفيذ برنامج للعودة المنظمة إلى الوطن من منطقة بوراما وية - يوم مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وللجنة الصليب الأحمر الدولي ، بوضع ترتيبات مفصلة ، علما بأنهما سيعتبران مسؤولين عن السوقيات . وهناك ٦٥٠ من اللاجئين الذين وافقت حكومة الصومال على طلباتهم للعودة الطوعية إلى الوطن .

- ١٢ - وفي نيسان/أبريل ١٩٨٨ ، عقد اتفاق بين حكومتي أثيوبيا والصومال أوجد الظروف المضطربة إلى توفير حلول دائمة لللاجئين . ودارت مفاوضات رفيعة المستوى بين مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحكومة الصومال في آيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٩ في موغاديشو وجنيف بهدف وضع استراتيجية تنفيذية قابلة للاستمرار ، وتم الاتفاق أيضا على المبادئ العامة وطرائق التنفيذ الأساسية . وقد أدى ذلك إلى إنشاء اللجنة الثلاثية التي تضم حكومتي أثيوبيا والصومال ومكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الأغذية العالمي كمراقب ، وعقدت اجتماعها الأول في جنيف في آب/أغسطس ١٩٨٩ . كما تم التوصل إلى اتفاق آخر بشأن نهج البرنامج عموما والجوانب العملية منه خلال الاجتماعات اللاحقة التي عقدها اللجنة في موغاديشو في آيل-ول سبتمبر وفي أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ .

١٣ - ويتم حالياً الشروع في برنامج خاص للحلول الدائمة للاجئين الإثيوبيين فسي المومال نظراً إلى أن بإمكانية أغلبية اللاجئين العودة إلى الوطن بسلام بل ويتم تشجيعهم على القيام بذلك . والعناصر الرئيسية الثلاثة للبرنامج الخاص هي :

(ا) العودة الطوعية إلى الوطن : لقد نص على نوعين من العودة إلى الوطن وهما العودة المنظمة والعودة الذاتية المرخص بها . وفي الحالتين ، يتبعها أن تعطى الحكومة الإثيوبية ترخيصا للسماح بالعودة إلى الوطن .

(ب) الاندماج المحلي العفو : إن الأشخاص الذين يبقون في الصومال من تلقاء نفسم يحصلون على مساعدة محدودة لتسهيل اندماجهم العفو .

(ج) تقديم المساعدة إلى اللاجئين : أن الأشخاص الذين يظهرون خوفا لـ ما يبرره على سلامتهم في حال عودتهم إلى الوطن فهم سيحصلون على مساعدة تهدف إلى تأمين ادماجهم المنظم في الصومال .

١٤ - ووفقا إلى النتائج التي خلصت إليها اللجنة الثلاثية ، أجريت عملية تسجيل في جميع المخيمات الجنوبية بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ وشباط/فبراير ١٩٩٠ لتمكين اللاجئين من تسجيل أنفسهم وفقا لأحد الخيارات الثلاثة . وقد سجل نفسه ما مجموعه ٤٦٨ شخصا على التحالف التالي :

<u>النسبة المئوية</u>	<u>المجموع</u>	
٢٢,٣	١٠٩ ٣٤٣	العودة الطوعية إلى الوطن
٧٦,٠	٣٥٠ ٩٧٩	الاندماج المحلي العفو
٠,٧	٣ ٠٠١	مركز لاجئ

١٥ - وبموجب البرنامج الخاص ، من المقرر تقديم المساعدة المباشرة من أجل العودة إلى الوطن والاندماج العفو ، كليهما ، في شكل هبات تقديرية فردية وحصة غذائية كاملة . وستختلف الهبات التقديرية حسب الحل المختار وتكون أكبر قيمة بالنسبة للعودة المنظمة إلى الوطن بالمقارنة مع الاندماج العفو وهي تزيد قيمة بالنسبة للعودة الذاتية المرخص بها بالمقارنة مع العودة المنظمة إلى الوطن . وقد تم وضع ترتيبات التنفيذ الازمة لدفع هبات الاندماج المحلي بالتشاور الوثيق مع حكومة الصومال ، ولا سيما مع البنك المركزي ، ومع وكالات التنمية المعنية . وتم تحديد الآليات للقضاء بقدر الإمكان أو التعويض إلى الحد الممكن ، عن اشار التضخم الممكنة الناشئة عن

الهبات الغذائية والتقدية . وبالمثل ، تم وضع خطة عمل مفصلة لتحديد المكان الذي توضع فيه الأغذية مسبقا وتنزيلها واستعادة بطاقات الحصول الغذائية ، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي الذي يقوم بتنسيق الإعانات الغذائية ومع الشركاء التنفيذيين الرئيسيين ، أي وحدة الشؤون الإدارية للطوارئ وتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان .

١٦ - ووجه نداء إلى المجتمع الدولي في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٠ لتأمين الأموال للبرنامج الخام للحلول الدائمة ، ومدته سنتان . ويبلغ مجموع الاحتياجات ٣٠,٥ مليون دولار في الجانب الصومالي سيدفع منها مبلغ قدره ٢٢,٣ مليون دولار في عام ١٩٩٠ ، سيخصص معظمها لدفع الهبات التقدية إلى ٣٥٦ ٠٠٠ شخص سجلوا أنفسهم للاندماج المحلي العفوي . ويتوخى البرنامج تحقيق العودة الطوعية إلى الوطن بالنسبة إلى ١٦٧ ٠٠٠ لاجئ ، من بينهم ٦٠ ٠٠٠ من المنطقة الشمالية الغربية . وسوف تسمح الاستجابة الإيجابية من جانب الجهات المانحة بتحقيق تخفيف هام في أعداد المستفيدين من المساعدة وتسمح بتحقيق التكيفات البرنامجية ذات الصلة . وقد تأخر التنفيذ حتى الان بسبب عدم توافر الأموال .

١٧ - أما احدى النتائج التي خلصت إليها اللجنة الثلاثية ، هي أن مشاريع تنمية وانعاش المناطق ، الأوسع نطاقا ، في المناطق المتاثرة باللاجئين هي من معوقات المساعدة الضرورية لنجاح البرنامج . وقد طلبت اللجنة الثلاثية من مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين اشراك الجهات المانحة ووكالات التنمية في هذه المشاريع بغية تكميل المساعدة المباشرة المقررة بموجب البرنامج الخام . وفي كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، تم ايفاد بعثة ، مشتركة بين مكتب المفوض لشؤون اللاجئين ، والاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، والبنك الدولي ، والبرنامج الإنمائي ، إلى الصومال لتقديم عرض موجز لمشروع المناطق المتاثرة باللاجئين . ويهدف البرنامج إلى تحديد التدابير لدعم الجماعات المحرومة عن طريق تعزيز الخدمات الأساسية في المدن الصغيرة والمجتمعات المحلية الأخرى في المناطق المتاثرة ؛ ولحماية الموارد الطبيعية عن طريق انعاش البيئة في المناطق المتاثرة ؛ وتعزيز إمكانيات التسويق وتشجيع الانتاج عن طريق دعم الهياكل الأساسية الهامة في المناطق الريفية . ومن المقرر عرض المفكرة التي وضعتها اللجنة المشتركة على اجتماع الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي بشان الصومال المقرر عقده في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . إلا أنه لسوء الحظ تم الفاقد . وقد اتصل مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، تمشيا مع دوره الحفاري ، بالبنك الدولي ، والبرنامج الإنمائي ، والاتحاد الأوروبي ، على المستويات المناسبة بهدف ضمان مشاركة هذه الجهات في تمويل المشروع وتنفيذه .

١٨ - تظهر مخصصات عام ١٩٩٠ المنقحة البالغة ٧,٦ مليون دولار والمتعلقة بانشطة العناية والقيام بالاود ، عددا من التطورات المتعددة ، علما بان بعضها ادى إلى زيادة التكاليف في حين ان البعض الآخر ادى إلى وفورات هامة . وادت الظروف المعيبة السائدة في الشمال الغربي إلى مزيد من التأخير في تنفيذ بعض الانشطة المخططه ، الامر الذي أسف عن وفورات . وألغى التدبير المتمثل في شراء شاحنات بديلة تحل محل الاسطول العتيق من الشاحنات ، فقد تم في سبيل زيادة التمويل اللازم لشراء قطع التبديل . كما تم تحقيق تخفيضات هامة فيما يتعلق بشراء المواد والإمدادات لقطاعي الصحة والمياه . إلا أن تخفيض قيمة الشلن الصومالي أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار جميع السلع الأساسية وتتطلب زيادة رواتب موظفي الوكالات . وتبلغ الاحتياجات المسقطة لعام ١٩٩١ بالنسبة لعمليات العناية والقيام بالاود ٧,٣٤ مليون دولار . والتخفيض الهام في تكاليف موظفي المشاريع الذي يظهر النتائج التي خلص إليها استعراض الملحق الميداني الذي قام به مكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ناجم عن افتتاح أحد المكاتب الفرعية وثلاثة مكاتب ميدانية في عام ١٩٩٠ . ومن المقرر تحقيق المزيد من التخفيضات في عدد الموظفين لعام ١٩٩١ على افتراض ان يكون قد تم احراز تقدم في تنفيذ البرنامج الخام للحلول الدائمة . ويعتبر برنامج الاغذية العالمي مسؤولا عن تنسيق المساعدة الغذائية . وفي عام ١٩٨٩ ، قامت وحدة الشؤون الإدارية للطوارئ وفاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان بتخليم ٦٨٩٠٠ طن متري من الأغذية من مرافق موجاديشو و ٣٠٠ طن متري من مرفا بربيرا في الشمال الغربي . وتبلغ الاحتياجات لعام ١٩٩٠ ، استنادا إلى رقم تخطيطي شامل قدره ٦٠٠٠٠٠ ، ما مقداره ٦٠٠ طن يبلغ مجموع تكلفتها ما يقارب ٢٨ مليون دولار ، بما في ذلك تكلفة مقدرة تبلغ ١١ مليون دولار لبرنامج الاغذية العالمي . أما الاحتياجات الفعلية من الأغذية لعام ١٩٩١ فيقوم مكتب مفوض الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الاغذية العالمي بتقييمها على ضوء التقدم المحرز في عام ١٩٩٠ فيما يتعلق بتمويل البرنامج الخام للحلول الدائمة وتنفيذه .

١٩ - تبلغ ميزانية عام ١٩٩٠ المنقحة للعودة الطوعية إلى الوطن ١,٣٨ مليون دولار بالنسبة للتكميل الجاري المتعلق بعودة ٥٠٠٠ لاجع إلى الوطن ولتنفطية تكلفة الجسر المنشأ للسيارات ، والرصيد المطلوب لعملية التسجيل ، ففي بادئ الامر ، خصت أموال لبرنامج موسع يتصل بالعودة إلى الوطن في إطار المخصصات المؤقتة لعام ١٩٩٠ ؛ وتسم في وقت لاحق دمج هذه المخصصات في ميزانية البرنامج الخام . والهدف من البرنامج الخام توفير التنفطية في نهاية المطاف لجميع التكاليف المتعلقة بالعملية الموسعة للعودة إلى الوطن وبالتالي نص في البرنامج العام لعام ١٩٩١ على اعتماد مبلغ قدره ٧٠٠ ٤٥٠ دولار كحد أدنى .

٢٠ - تشمل مخصصات عام ١٤٩٠ المنقحة لانشطة التوطين المحلي ، البالغه ٣,٧ مليون دولار ، مخصصات للتعليم الابتدائي وتعليم الراشدين ، وأنشطة تدريب المعلمين . وكان قد نُص في المخصصات المؤقتة لعام ١٤٩٠ ، على اعتماد مبلغ ١٦,٨ مليون دولار لمشروع نموذجي يهدف إلى البدء بتنفيذ برنامج الحلول الدائمة ، إلا أنه ادرج في وقت لاحق في النساء الموجهة لترويج البرنامج الخاص . وتم تخفيف تمويل مشاريع التوطين الزراعية بالنسبة للسنوات الماضية على ضوء نتائج عملية التسجيل في المخيمات الجنوبية . ولم يقدم طلبات للاحتفاظ بمركز اللاجئ إلا عدد قليل من اللاجئين ، وفي حال الموافقة على هذه الطلبات يصبح أصحابها يستحقون المساعدة المستمرة التي يقدمها مكتب المفوضون اللاجئين لتحقيق الاندماج المحلي . ولذلك فإن المخصصات المنقحة تؤمن تمويلاً عدداً مبادرات في قطاعات المياه والصحة والمأوى من أجل تنمية المناطق وتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق التي من المحتمل أن يقصدها اللاجئون التماساً للاندماج . والهدف من هذه المبادرات أن تكون أنشطة مشاريع نموذجيّة لمشروع المناطق المتاثرة باللاجئين ، الذي يعمل مكتب المفوض لشؤون اللاجئين على إشراك وكالات التنمية في تنفيذه . وبلغت الاحتياجات المنسقطة لعام ١٤٩١ ما مجموعه ٣,٦ مليون دولار .

٢١ - وتمت إعادة توطين ما مجموعه ٣٦٩ شخصاً في عام ١٤٨٤ وما يزيد على ٣٠٠ شخص خلال الربيع الأول من عام ١٤٩٠ . ويبلغ مجموع الحالات المعلقة ١٢٨ حالة (تمثل ١٤٤ شخصاً) ، من بينها ٣٥ حالة تتعلق بشخاص ينتمون إلى مجموعات ضعيفة . وتبلغ الاحتياجات المنقحة لعام ١٤٩٠ ما مجموعه ٢٠٠١٩ دولار لتنفطية تكاليف النقل في الصومال . وثمة مبلغ مسقط بالقيمة نفسها لعام ١٤٩١ .

باء - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

٢٢ - قبل النزاع الذي حدث في حزيران/يونيه ١٤٨٨ والذي أدى إلى اجلاء موظفي الأمم المتحدة في الشمال الغربي للصومال ، دعمت اليونيسيف برنامجاً أساسياً واسع النطاق في منطقتين هما المنطقة الشمالية الغربية ومنطقة عودال ، اللتان يبلغ عدد سكانهما معاً ٥٠٠٠٠ نسمة . وشملت الأنشطة الرعائية الصحية الأولية والمياه والمرافق الصحية والدوائية الأساسية والتعليم ومشروعات الحالات الطوارئ . وعقب اخلاء منطقة هارغييسا ، توقفت جميع الأنشطة وانهارت البرامج المدعومة . واستمرت المنازعات خلال الشهريّة عشرة شهراً التالية مما دفع اللاجئين والسكان المشردين الميتضررين من الحرب إلى اللجوء إلى بلدة بوراما ومنطقة عودال اللتين تتمتعان ببعض الامن نسبياً . وقد

اقترحت الامم المتحدة ، اقرارا منها بالمشقة البالغة الناجمة عن المنازعات وحالات الجفاف ، برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي . وكان دور اليونيسيف يتمثل في تقديم المساعدة في إعادة الخدمات الاساسية الازمة لرفاه جميع السكان من النساء والاطفال ، بما فيهم اللاجئون .

٢٣ - وكانت استجابة اليونيسيف لبرنامج الطوارئ في الصومال متابعة للتدوينات التي وضعتها بعثة متعددة الوكالات تابعة للأمم المتحدة وبعثة تقديرية أوفدتها اليونيسيف إلى منطقة عودال في أواخر عام ١٩٨٩ وأوائل عام ١٩٩٠ . وحدثت تدخلات لإعادة العمل ببرنامج التحصين الموسع وتنشيط دور الأفرقة المحلية المعنية بالرعاية الصحية الأولية وبصحة الأم والطفل واجراء دراسة استقصائية عن التغذية في مدينة بوراما ومنطقة عودال ، وتقسي إمكانية رفع مستوى مرافق المياه وتتوسيع مرافق الصحة العامة .

٢٤ - وقد نقلت جوا سلسلة للتبريد وأول مخزون من اللقاحات إلى مدينة بوراما في نيسان/أبريل . وبدأت الأفرقة المعنية بالرعاية الصحية الأولية وبصحة الأم والطفل أول جولة من أعمال التحصين في المنطقة في أعقاب إعادة توفير سلسلة التبريد . وكان من الممكن تنشيط عملية إمداد مخيمات اللاجئين ألف وباء وجيم في داموك باللقاء بمساعدة من وحدة صحة اللاجئين . وقام موظفو وطنيون تابعون لبرنامج التحصين الموسع ، بتدريب موظفي التحصين في وحدة صحة اللاجئين . وبيانشاء مركز شان لصحة الأم والطفل في بوراما يخدم أيضا السكان اللاجئين ، والأخذ باستراتيجية المناطق النائية قد أصبحت بلدة بوراما ومنطقة عودال تتمتعان بعدد من أعلى أرقام التغطية اللقاحية في الصومال .

٢٥ - ونقلت جوا إلى بلدة بوراما المعدات المتعلقة برعاية صحة الأم والطفل والأدوية الأساسية الازمة في أوائل اذار/مارس ١٩٩٠ . وقامت الأفرقة المحلية المعنية بالرعاية الصحية الأولية وبصحة الأم والطفل بتقديم خدمات منتظمة إلى السكان المقيمين والمشددين عند منتصف الشهر في حين أن الأفرقة التابعة لوحدة صحة اللاجئين (التي يمولها مكتب المفوض) اضطاعت بانشطة تتعلق بصحة الأم والطفل وبرنامج التحصين الموسع وبالتجذيد التكميلية . وبحثت مسألة ادماج موظفي وحدة صحة اللاجئين في برنامج الرعاية الصحية الأولية في منطقة عودال .

٢٦ - وفي آيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، سيبدأ خبير استشاري في المياه بتقييم الاحتياجات في مخيمات اللاجئين وفي بلدة بوراما وفي المناطق التي يعيش فيها المشددون .

٢٧ - وفي آعقاب استعراض مختص المدة المتعلقة بالتعاون الجاري والذي من المقرر إجراؤه في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٠ ، ستقرر اليونيسيف ما إذا كان ينبغي القيام بتنفيذ خطة العمليات الرئيسية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٠ . ويضطلع حالياً بعملية التوظيف في هذا البرنامج . ويؤمل في أن تصبح الأنشطة الجارية في نهاية الأمر جزءاً من البرنامج القطري العادي الذي تقوم به اليونيسيف لدعم الصومال .

جيم - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٨ - قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور رئيسي في تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الصومال على وضع وتنفيذ برنامجها لحالات الطوارئ والانعاش . واستجابة للنداء الذي وجسته حكومة الصومال في آيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، امتناعاً للقرار ١٥٣/٤٤ بنشاط بدعم جهود الحكومة في إعداد وبدء برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي الذي يرمي إلى تقديم مساعدة متعددة إلى اللاجئين في الصومال . وببدأ البرنامج المؤقت ومدته ستة أشهر ، عملياته في شباط/فبراير ١٩٩٠ .

٢٩ - وطلب الأمين العام إلى المنسق المقيم أن يضطلع ، بمساعدة وحدة صفيحة للطوارئ أنشئت داخل المكتب الميداني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، بمسؤولية تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ هذا البرنامج . ولهذه الغاية ، أنشئت في مدينتي مقديشيو فرق عمل برئاسة الممثل الدائم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنسق المقيم وتضم ممثلي عن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ، ووحدة سوقيات الطوارئ/تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل أنحاء العالم ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وتقوم فرق العمل ، بالتعاون مع مؤسسات التنسيق الحكومية ، بضمان تنفيذ البرنامج في حينه وعلى نحو كفؤ . وفي حين تتولى الوكالات المعنية مباشرة تنفيذ العناصر المحددة للبرنامج ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون مسؤولاً عن تنسيق الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وسيساعد أيضاً الحكومة على تنسيق استجابة المجتمع الدولي . وستساعد وحدة شؤون الطوارئ في تقييم الاحتياجات وتصميم البرامج ذات الصلة بحالات الطوارئ وجمع المعلومات عن التنفيذ الفعلي للبرنامج .

٣٠ - وقد وافق البرنامج الإنمائي في أوائل عام ١٩٩٠ على مشروع تبلغ تكلفته مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة يهدف إلى زيادة فعالية برامج المساعدة الطارئة

التي يفيد منها المشردون واللاجئون . ويوفر المشروع الدعم السوقي والإداري لعمليات الطوارئ التي يفيد منها المشردون واللاجئون في المنطقة الشمالية الغربية في الصومال . وبصورة أكثر تحديدا ، يقدم المشروع المساعدة في رصد حالتهم الصحية والتقنوية ، وفي تعزيز البرامج الزراعية إلى تحقيق درجة أكبر في الاكتفاء الذاتي فيما بين المشردين وتنسيق مختلف العمليات بالتعاون مع الحكومة والسلطات المحلية ، والوكالات غير الحكومية ، والمجتمع الدولي من المانحين ، ووكالات الأمم المتحدة .

٢١ - وقد استفاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا من الدعم المالي الذي قدمته كندا والولايات المتحدة الأمريكية لضمان توافر طائرة لفترة الثلاثة أشهر الأولى مما يعد عنصرا أساسيا لنجاح عمليات الإغاثة . ومن المتوقع تعبئة تمويل إضافي لضمان التوسيع في العمليات التي تقوم بها هذه الطائرة طوال مدة برنامج الطوارئ المؤقت .

دال - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٢ - بناء على طلب من مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبالتعاون معه ، نظم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعثة استشارية مشتركة إلى الصومال للتحقق في مدى ما لمستوطنات اللاجئين من أثر سلبي في البيئة المحيطة بها ، وللتوصية باتخاذ إجراء تعويضي لانعاشاها . وقد زارت البعثة مخيمات اللاجئين في جنوب البلد حيث وجدت حدوث كثير من عمليات إزالة الأحراج حول المخيمات وفي أعمق الريف نتيجة لقطع الأشجار والشجيرات التي تستخدم كوقود للأغراض المنزلية . وبالاضافة إلى ذلك ، وجدت مشاكل واضحة تتصل بالنظافة في المخيمات ومن حولها بسبب الافتقار إلى آلية مناسبة للتخلص من النفايات المنزلية .

٢٣ - وقدمت البعثة تقريرها إلى مكتب مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين متضمنا توصيات ملموسة لتحسين الوضع .

هاء - مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني

٢٤ - في الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ ، وضعت حكومة الصومال خطة العمل لمكافحة التصحر بدعم من مكتب الأمم المتحدة لمنطقة السهل السوداني ، وبيان تأثير الاعتماد الرسمي لهذه الخطة ، تجري مشاورات بين المكتب والبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للاغذية والزراعة لضمان انسجام التدخلات المخطط لها بموجب خطة العمل لمكافحة التصحر وخطوة

العمل البيئية اللتين تم وضعهما بدعم من البنك الدولي وخطه العمل المتصلة بالحراجة المدارية التي تم وضعها بدعم من منظمة الامم المتحدة لlagذية والزراعة .

- ٢٥ - وبدأت أيضا مشاورات بين حكومة الصومال والمكتب بهدف إقامة مرفق للرصد اليكولوجي في الصومال لمساعدة الحكومة في الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لرصد عملية تردي التربة في البلد .

واو - منظمة الامم المتحدة لlagذية والزراعة

- ٢٦ - بالرغم من أن منظمة الامم المتحدة لlagذية والزراعة توافق اشتراكاتها في الانشطة المشتركة بين الوكالات ، المتعلقة باللاجئين في الصومال ، لم تتوافق المنظمة على مشاريع اضافية في هذا الميدان منذ عام ١٩٨٩ .

زاي - منظمة الصحة العالمية

- ٢٧ - شاركت منظمة الصحة العالمية بنشاط في برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي والدورات الاستراتيجية للمنظمات ذات الولاية . وبصورة خاصة قامت منظمة الصحة العالمية بما يلي :

(أ) قدمت المشورة التقنية بشأن التخطيط والاستراتيجية ؛

(ب) مولت المساعدة والتوصيات المقدمة من جانب موظفي وزارة الصحة لاضطلاع بأنشطة الامداد بالمياه في الموقع ؛

(ج) قدمت في الموقع خدمات المساعدة من الموظفين الاختصاصيين التابعين لمنظمة الصحة العالمية (اخصائي في علم الاوبئة وخبير في الاحصاء ومهندس بيئي وخصائصي في تطبيق المعدات الطبية) . ونظرا إلى تردي الحالة الامنية والمشاكل الأخرى ، لم يستفاد من هذا العرض للمساعدة في الموقع ؛

(د) شكلت مجموعة مختارة من الرعايا الصوماليين وقادت بالتنسيق بينهم بحيث يمكن آن يطلب اليهم المشاركة السريعة أو الاضطلاع برقبابه تغذوية ودراسات استقصائية أخرى . وبالرغم من أن برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي قد انتهى فسي

٣٠ ١٧/٨/٢٠٠٣ ، فإن هذا الفريق المكون من أفراد مدربين ومؤهلين مازال يجتمع دورياً وهم متاحون فوراً من أجل الرقابة التغذوية ، والدراسات الاستقصائية المتعلقة بالآوبئة وغير ذلك من الدراسات الاستقصائية في أجزاء أخرى من الصومال حسبما تدعوا الحاجة .

حاء - برنامج الأغذية العالمي

٢٨ - يواصل برنامج الأغذية العالمي المشاركة بنشاط في عملية التغذية العامة لللاجئين الأشيوبيين في الصومال ، عن طريق عمليته التي طال أمدها والمتعلقة باللاجئين في الجنوب ، وبرنامج الطوارئ المؤقت غير العادي الذي اقترحة الأمين العام لستة أشهر من أجل اللاجئين في الشمال الغربي . خلال عام ١٩٩٠ ، شملت هذه المساعدة ٤٤٠ لاجئ أعيد تسجيلهم في الجنوب و ١٤٠ لاجئ في الشمال الغربي . وبالإضافة إلى ذلك ، واصل البرنامج توفير التغذية التكميلية بحوالي ٥٠ طفل وأم من المجموعات الضعيفة في مخيمات اللاجئين بموجب مشروع تغذوي لتنمية المجموعات الضعيفة .

٣٤ - وبفضل النتيجة الإيجابية التي انتهت إليها اللجنة الثلاثية للحلول الدائمة في نهاية عام ١٩٨٩ ، أمن برنامج الأغذية العالمي دخول إمدادات غذائية كافية إلى الصومال خلال الربيع الأول من عام ١٩٩٠ بقيادة ضمان التنفيذ السلس لعمليات الاندماج في البرنامج . إلا أن الافتقار إلى الموارد التقنية الكافية التي تشكل جزءاً من صفقة الاندماج عن طريق الحصول على النقد والأغذية لم يسمح بالمشروع في عملية الاندماج . وبالتالي فإن الإمدادات الغذائية المقدمة من جانب برنامج الأغذية العالمي وفرت التغذية اليومية لللاجئين الذي ينتظرون العودة إلى الوطن أو إعادة الاندماج .

٤٠ - وشارك برنامج الأغذية العالمي أيضاً في برنامج الطوارئ المؤقت غير العادي الذي ظهر إلى حيز الوجود نتيجة لقرار مشترك اتخذته مكتب المفوض لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بأنه لا يمكنمواصلة أنشطة الإغاثة العادية في الشمال الغربي بسبب المشاكل الأمنية والصدمات الأخرى . وكان البرنامج ، الذي شرع به استجابة لطلب محدد من الأمين العام تدبيراً مؤقتاً لمدة ستة أشهر من أجل تجيير اللاجئين المعاناة إلى أن يمكن اتخاذ ترتيب أكثر دواماً . وقد أنهى البرنامج بمذكرة رسمية في نهاية ١٧/٨/٢٠٠٣ .

٤١ - وما زالت المفاوضات الجارية بين حكومة الصومال والأمين العام لضمـان أن تتتوفر في المستقبل الظروف التي تسمح بالحفاظ على برنامج مساعدة يلبي احتياجات اللاجئين لتمكينهم من البقاء ويشجع العودة الطوعية إلى البلد ويوفر المعونة لعدد من الصوماليين المترشرين الآخرين في الشمال . وفي غضون ذلك ، ينطلي الان بعمليـة إغاثة محدودة تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية التي توافقها مباحثاتها الخاصة مع الحكومة ومع الطوائف المعارضة لها من أجل زيادة توسيع نطاق البرنامج .

٤٢ - بالإضافة إلى المساعدة المباشرة المقدمة لبرنامج الحلول الدائمة لللاجئـين لا يزال برنامج الأغذية العالمي يرحب بالمبادرات السليمة الرامية إلى انعاش وتعزيـز الاقتصاد والبيئة المتضررة بسبب وجود اللاجئين على مر السنوات ، وبالأنشطة الرامية إلى تقديم المساعدة لتوطين اللاجئين في الصومال .
